اقتصاد

أوروبا تمدد حظر الطائرات الليبية

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أعلنت المفوضية الأوروبية استمرار تمديد الحظر على دخول الطائرات الليبية المجال الجوي الأوروبي، أو الهبوط في مطاراتها حتى إشعار آخر، لأسباب تتعلق بالسلامة، والمفروض منذ عشر سنوات، الأمر الذي أرجعه مراقبون إلى استمرار عدم الاستقرار الأمني في ليبيا.

وتضم القائمة السوداء للاتحاد الأوروبي حالياً سبع شركات طيران ليبية، بما في ذلك الخطوط الجوية الليبية، والخطوط الجوية الأفريقية، والخطوط الليبية. والقائمة السوداء للطيران الخاصة بالاتحاد الأوروبي، والمعروفة رسمياً باسم «قائمة الاتحاد الأوروبي للسلامة الجوية»، أداة يستخدمها الاتحاد الأوروبي لضمان أعلى مستوى من سلامة الطيران للمواطنين الأوروبيين، وكان آخر تجديد للحظر من قبل المفوضية الأوروبية في يناير/ كانون الثاني 2022، ما أكد المخاوف المستمرة بشأن السلامة والأمن في البلاد. وقال الخبير في الطيران الجوي، حسين عبد الجليل، لـ«العربي الجديد»، إنّ قرار استمرار الحظر على الطائرات الليبية الذي صدر أول من أمس، يعود إلى عدم الاستقرار الأمني في ليبيا مع الانقسام الحكومي، موضحاً أنّ سلامة الطيران تحتاج إلى تجهيزات في البنية التحتية أولاً.

وأضاف عبد الجليل أنه «لا يمكن رفع الحظر الأوروبي في ظل الظروف الحالية»، لافتاً إلى أنّ ليبيا «تعاني من الهشاشة الأمنية وعدم قدرة الحكومة على تأهيل البنية التحتية المناسبة للطيران». ولم يعلّق أي مسؤول حكومي في قطاع الطيران المدني على استمرار الحظر.

في وقت سابق من هذا العام، توقّعت ليبيا رفع الحظر الذي كان من شأنه أن يكون لحظة محورية بالنسبة إليها، مع وعد باستعادة الروابط الجوية الحيوية، والإشارة إلى تحسّن الاستقرار في البلاد، والتزام بروتوكولات السلامة الدولية. وفي نهاية سبتمبر/ أيلول 2023، استؤنفت الرحلات الجوية بين ليبيا وإيطاليا، بعد انقطاع دام نحو عشر سنوات، رغم الحظر الأوروبي على الشركات الليبية، وفق ما أعلنت السلطات في طرابلس. وإيطاليا هي الدولة الأوروبية الثانية، بعد مالطا، التي تمتلك خطاً جوياً مباشراً مع ليبيا، على الرغم من إدراج شركات الطيران الليبية منذ عام 2014 على القائمة السوداء للشركات المحظورة من التحليق فوق المجال الجوي للاتحاد الأوروبي. كذلك عادت شركات طيران عربية إلى ليبيا، حيث أصبحت الخطوط التونسية أول شركة تطير إلى ليبيا، في مايو/ أيار 2021، وانضمت إليها شركة مصر للطيران المصرية، وعدد قليل من المؤسسات الأخرى، وهناك خمس شركات طيران خاصة بدأت عملها لمختلف المناطق داخلياً وخارجياً.

وخطت حكومة الوحدة الوطنية الليبية عدة خطوات في محاولتها إنهاء الحظر الجوي الأوروبي. ففي أول زيارة من نوعها لوفد من المنظمة الدولية للطيران المدني «إيكاو» إلى ليبيا، في إبريل/ نيسان 2023، أوضحت مصلحة المطارات الليبية، في بيان، أنّ الزيارة جاءت تمهيداً لزيارة التدقيق، من أجل رفع الحظر المفروض على المطارات والشركات الناقلة الليبية.

مصنع في الصين، 14 يونيو 2024 (Getty)

مباحثات حول السيارات الصينية

قال الناطق باسم الاتحاد الأوروبي، أولوف غيل، إن مفوّض التكتل المكلّف بالتجارة فالديس دومبروفسكيس ووزير التجارة الصيني وانغ وينتاو، أجريا محادثات بشأن خطط بروكسل زيادة الرسوم الجمركية على المركبات الكهربائية الصينية، على أن تستمر النقاشات خلال الأسابيع المقبلة. وحذّر الاتحاد الأوروبي هذا الشهر من أنه سيفرض رسوماً إضافية تصل إلى 38% على واردات المركبات الكهربائية الصينية اعتباراً من تموز/يوليو، بعد تحقيق بشأن الدعم الحكومي الصيني للقطاع، في خطوة تهدد بإثارة حرب تجارية. وذكرت وزارة التجارة الصينية على منصة «إكس»، أنّ الطرفين «اتفقا على بدء المشاورات» خلال الاتصال. أثارت بروكسل حفيظة بكين، عبر إطلاقها التحقيق في العام الماضي، في مسعى لحماية المصنّعين الأوروبيين في مواجهة ازدياد الواردات الصينية الأقل ثمناً.
(فرانس برس)

أخبار

روبرت هابيك، وزير الاقتصاد الألماني، قال أمس الأحد إن الصين لا غنى عنها في ما يتعلق بتحقيق أهداف المناخ العالمية، ويجب عليها أن تجد بديلاً آمناً للفحم الذي اعتمدت عليه بنسبة 60% لتوليد الكهرباء العام الماضي. وتابع هابيك للصحافيين في مدينة هانغتشو جنوب الصين، بعد يوم من لقائه مسؤولين صينيين في بكين إن مسؤولين صينيين ابلغوه بأنهم يزيدون إنتاج الفحم لاسباب امنية «تستورد الصين ايضاً كميات كبيرة من الغاز والنفط، وشهدت الصين بالفعل ما حدث في اوروبا والمانيا في العامين الماضيين» في إشارة إلى ازمة الطاقة التي تلت بدء غزو روسيا لأوكرانيا. وتابع ان التعاون مع الصين يجب تقويته، واضاف «من دون الصين لن يكون من الممكن تحقيق أهداف (مكافحة تغير) المناخ على مستوى العالم».

وزارة التجارة والصناعة الكويتية أكدت أن قيمة الصادرات الكويتية خلال الأشهر الاربعة الأولى من عام 2024 بلغت 103 ملايين دينار بزيادة 7% عن الأشهر الاربعة الاولى لعام 2023 والتي حققت فيه صادرات بقيمة 96 مليون دينار. واظهرت إحصائيات الوزارة لشهر إبريل/ نيسان الماضي انخفاض قيمة الصادرات الكويتية بنسبة 51% عن الشهر السابق له، حيث بلغت قيمة الصادرات 19 مليون دينار.

البنك المركزي القطري أعلن عن نمو المعروض النقدي في قطر بنسبة 5,86% على أساس سنوي في مايو/أيار، فيما ارتفع إجمالي الائتمان في البلاد 5,12% على اساس سنوي.

سلطنة عمان أعلنت في بيانات حكومية ان مؤشر اسعار المستهلكين في السلطنة ارتفع 0,94% على اساس سنوي في مايو/ايار الماضي، و0,28% على اساس شهري مقارنة مع ابريل/نيسان الماضي، فيما ارتفع المعروض النقدي 11,96% في ابريل على اساس سنوي.

المصرف المركزي الإيراني يدشن الريال الرقمي

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أطلق محافظ البنك المركزي الإيراني، محمد رضا فرزين، الأحد، عملة الريال الرقمي، وفق التلفزيون الإيراني. وشارك مديرو مختلف البنوك الإيرانية في حفل تدشين الريال الرقمي في جزيرة كيش، إذ من المقرر أن تكون الجزيرة المحطة التجريبية للعملة الرقمية الإيرانية. وخلال الحفل، قال نائب محافظ البنك المركزي الإيراني للتقنيات الحديثة، مهران محرابيان، إن «الريال الرقمي مشروع عملاق وأصبحنا في عداد أفضل دول العالم في مجال الصيرفة الإلكترونية والشمول المالي». وأضاف محرابيان أن الخدمات البنكية والصيرفة الإلكترونية في متناول 93,5 في المائة من الإيرانيين فوق عمر 18 عاماً، قائلاً إن ذلك يحصل على الرغم من في ظروف العقوبات المفروضة على البلد، مشيراً إلى أن كل إيراني يمارس يومياً 5 عمليات مصرفية وإجمالي العمليات المصرفية للمواطنين سنوياً يصل إلى 50 ملياراً.

وأكد أنه مع انتشار الصيرفة الإلكترونية في البلد وتراجع طباعة النقود الورقية، أصبح المواطنون يواجهون مشكلة في المدفوعات بالخردة، لافتاً إلى أن حل هذه المشكلة كان يمكن عبر طريقين، الأول هو طباعة النقود الورقية، وهو يعني العودة إلى الوراء، والطريق الثاني هو إنشاء الريال الرقمي، لكن فوائد العملة الرقمية لا تختصر في ذلك فقط، بل أوسع فهي تشمل مجالات أخرى أيضاً. وشدد المسؤول المصرفي الإيراني على أن فاعلية الريال الرقمي كالعملة الورقية، وتستخدم في جميع المجالات التي كانت تستخدم فيها العملة الورقية. ووفقاً للبنك المركزي الإيراني، فإنّ الطرح العام للريال الرقمي في جزيرة كيش سيكون امتداداً للبرنامج التجريبي للريال الرقمي الذي بدأ في عام 2023. وكجزء من البرنامج التجريبي، سيتمكن عملاء البنك والسياح في جزيرة كيش من استخدام الريال الرقمي لدفع ثمن السلع والخدمات عن طريق مسح الباركود، من خلال برنامج خاص. وأشار البنك المركزي الإيراني، في البيان، إلى أنّه «على عكس الأنواع الأخرى من الأموال الإلكترونية الشائعة الاستخدام في البلاد، التي يجري استخدامها، من خلال الحسابات المصرفية وأدوات الدفع الشائعة، مثل البطاقات المصرفية، فإن الريال الرقمي لا يتطلب تسوية بين البنوك لتحويل الأموال بين المشتري والبائع»، مضيفاً أنّ الأموال يجري إرسالها بمجرد اكتمال التحويل.

خذوا العبرة من السنغال

مصطفى عبد السلام

قبل أسابيع، شهدت السنغال ما يشبه «تسونامي سياسياً» أفرز عن تمكّن مرشّح حزب «باستيف» المحظور باسيرو ديوماي فاي من تحقيق فوز كاسح في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسيّة ليحصد 56% من الأصوات. ومن السجن إلى القصر الرئاسي، خرج فاي من المعتقل قبل موعد الانتخابات الرئاسية بعشرة أيام، وقبيل بدء الحملة الانتخابية التي جرت في مارس/ آذار الماضي.

قبلها كان الرجل مسجوناً بتهم ملفقة، فقد أمضى 11 شهراً بتهم التشهير بالنظام، واستفاد وقيادات حزبه من قانون عفو أصدره رئيس البلاد لتهدئة الشارع الغاضب من تفشي الفساد وتردي الأحوال المعيشية، وتبريد المشهد السياسي المحتقن.

وبسبب حالة الغضب تلك انتخب الشارع يوم 26 مارس فاي وهو رجل لم يكن معروفاً للعامة، يبلغ من العمر 44 سنة، ولم يسبق له أن تولى أي منصب رسمي، وركز في برنامجه على ملف المصالحة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات، وأنشطة الاقتصاد، ومواجهة الغلاء والفساد، وتنويع مصادر السلاح، وتقليص النفوذ الفرنسي، وإصلاح نظام العدالة.

ساعتها اعتبر أصغر مرشحي الرئاسة أن فوزه رسالة بوجوب تطبيق خيار القطيعة مع نظام سلفه المستبد، وضرورة وضع حد للأزمات الاقتصادية والمعيشية، ومنها أن 20% من الشباب عاطلون عن العمل، ومعدل فقر 57,3%. ومن دولة عاشت سنوات طويلة من الاستبداد وحكم الفرد والتوتر والانقلابات، إلى قيادة دولة شهدت واحدة من أنزه الانتخابات الرئاسية في أفريقيا، تحرك الرئيس المنتخب بسرعة للعمل على ملفات عاجلة ومنها تحسين مستوى دخل الفرد، ومراجعة شروط عقود الاستثمار الفاسدة المبرمة مع الشركات الأجنبية التي تستثمر في حقول النفط والغاز، وإعادة النظر في عقود شراء الطائرات والاستدانة الخارجية ، وتجفيف منابع الفساد وتخفيف الأعباء على خزانة الدولة.

وبسرعة عمل على الملف الأهم شعبياً وهو الغلاء، إذ أعلنت حكومته تدابير لخفض أسعار السلع الأساسية وتكاليف المعيشة ومنها السلع الغذائية ومواد البناء، كما أعلنت خفض الأعباء على السلع المستوردة عبر التنازل عن الجمارك.

وقبل أقل من أسبوعين انضمت السنغال إلى نادي الدول المنتجة للنفط، إذ بدأ إنتاج النفط في أول حقل بحري، وهو حقل سانجومار البالغ طاقته الإنتاجية 100 ألف برميل يومياً ويحتوي أيضاً على غاز طبيعي، وتشير التوقعات إلى أن إنتاج الحقل قد يدر عائدات على الدولة تبلغ 60 مليار دولار خلال الـ 25 عاماً المقبلة.

وبسبب التطورات الإيجابية وغيرها توقع صندوق النقد الدولي الأحد، أن تحقق السنغال معدل نمو 10,1% العام المقبل.

أسواق

نقود غزة مزقتها الحرب... تدوير العملات التالفة

وسط حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على غزة، اضطر سكان القطاع إلى استعمال العملات التالفة، في ظل تدمير المصارف وعدم دخول عملات جديدة

غزة ـ **علاء الحلو**

تُشكل العملات التالفة والمُمزقة والمُهترئة إزعاجاً كبيراً للفلسطينيين في قطاع غزة، لتسببها بتعطيل العديد من عمليات البيع والشراء والأنشطة التجارية، بفعل رفض تسلّمها وطلب بديل لها، في ظل انعدام البدائل بسبب التأثيرات المُباشرة للحرب الإسرائيلية الدامية المُتواصلة على القطاع منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتسبب أزمة العملات التالفة إجراءات مزدوجة للباعة والزبائن، إذ يرفض صاحب السلعة تسلّمها من الزبائن بحجة عدم قدرته على تصريفها، وعدم قبول التُجار بها، كذلك برفضها الزبائن لحظة إرجاع المتبقي لهم عند التاجر أو البائع، بحجة عدم قدرتهم على تصريفها عند بائعين آخرين، يرفضون أخذها لصعوبة التعامل بها. ووفق تجار، فإن الأنشطة التجارية والتعاملات النقدية المالية داخل غزة تعتمد على ثلاث عملات: الأولى الشيكل الإسرائيلي، وهو العملة الأساسية والأكثر تداولاً، وأساس التعاملات اليومية وسداد مستحقات الأنشطة التجارية، ثم الدولار، ويستخدم في تمويل وسداد أنشطة الاستيراد والتعاملات التجارية مع الخارج، ومنها شراء السلع الغذائية والسيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية. وأخيراً الدينار الأردني الذي يُستخدم في دفع مهور الزواج وشراء العقارات ودفع رسوم المدارس والجامعات.

تدمير المصارف

وتفاقمت أزمة العملات القديمة والمُهترئة نظراً لإغلاق المعابر بشكل كامل، وزيادة الخناق على المصارف التي دُمّر معظمها، وذلك بعد حصار مُشدد عانت منه مختلف القطاعات الاقتصادية والمصرفية على مدار سبعة عشر عاماً مضت. وتتركز الأزمة في الأوراق المالية الأكثر تداولاً في الأسواق من فئة عشرين، وخمسين، ومائة شيكل، التي اهترأت وتعرضت للبهتان وذوبان أوراقها نتيجة دورة الاستخدام المتواصلة دون وجود بدائل جديدة، فيما انتقلت الأزمة إلى النقود المعدنية من فئة شيكل واثنين وخمسة وعشرة شيكلات، بسبب تعرّضها للتلف والخدوش والثقوب، التي تدفع الباعة والمتسوقين على حد سواء إلى رفض تسلّمها، ما يُعطل إتمام عملية البيع في الكثير من الحالات.

ويقول الفلسطيني أسعد جنينة، وهو نازح من مدينة خانيونس إلى مدينة دير البلح وسط قطاع غزة إنه يتعرض لإحراجات ومُضايقات يومية لرفض التُجار أو السائقين تسلّم النقود، على اعتبار أنها مُهترئة ولا يُمكنهم تصريفها، في ظل شُحّ البدائل وعدم توافر النقود الجديدة. ويلفت جنينة لـ«العربي الجديد» إلى أن أزمة النقود المُهترئة تُضاعف من معاناة الفلسطينيين خلال حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية، التي تُنغص على الفلسطينيين من مختلف النواحي، حيث يعيشون الخطر على مدار الساعة، فيما يُعانون من النقص الحاد في المواد الأساسية، وعدم القدرة على شراء المتوافر، تارة لغلاء الأسعار، وتارة لعدم توافر الإمكانات المادية، وأخرى لعدم قبول صرف النقود، على اعتبار أنها تالفة. ويشير جنينة إلى الأزمة المركبة للحصول على الأموال وتصريفها في قطاع غزة، إذ اضطر إلى سحب مبلغ مالي كان قد ادخره في البنك، حيث تُقتطع نسبة 20% من قيمة المبلغ من قبل أحد الصرافين، كذلك سُلّم نقوداً غير جديدة، يُعاني بشكل يومي لتصريفها، بفعل رفض تسلّمها.

غزيون وسط انقاض مبانٍ قصفها الاحتلال، 15 يونيو 2024 (الأناضول)

لا بدائل

منذ أشهر يضطر أهالي غزة لتسلُّم أموالهم والحوالات المالية عبر النُظم السريعة بوسائل غير طبيعية في ظل إغلاق العدد الأكبر من البنوك وتدميرها، وذلك من خلال مواطنين وتجار آخرين تتوافر لديهم السيولة النقدية، لكنهم يستغلون الواقع ويفرضون رسوماً بدأت بـ5% ثم زادت إلى 10 واستقرت ما بين 15 و20%. ومن المتوقع أن تزيد طالما استمرت الحرب، فيما يلفت الفلسطيني عبد الحليم الأشقر، إلى أن أزمة النقود المُهترئة والمُمزقة باتت تُشكل هاجساً لدى الجميع، حيث يفحص البائع أو المشتري الورقة النقدية أو العملات الحديدية من مختلف الاتجاهات للتأكد جيداً من عدم وجود ندوب أو تمزقات، حتى لا يتورط بإشكالية عدم القدرة على تصريفها. ويوضح الأشقر لـ«العربي الجديد» أنه رغم الحرص الشديد، إلا أن أعداد البدائل، وعدم دخول الأموال الجديدة، يُبقيان الأزمة، ويُفاقمانها يوماً تلو آخر، إذ «يضطر الجميع إلى التعامل بهذه العملات التالفة، وتكبُّد معاناة صرفها، بعد المعاناة الأكبر في الحصول عليها».

والتعامل بهذه العملات في قطاع غزة بات إجبارياً بسبب عدم وجود البدائل، ما يسبب المواقف المحرجة طوال الوقت، وفق الأشقر، الذي يقول: «لا يُمكنك أن تتخيل مدى الإحراج لحظة رفض السائق للورقة النقدية الوحيدة في جيبي ونحن في منتصف الطريق، لا يُمكنني حينها النزول، أو توفير ورقة أخرى». وانشغل البائع الشاب شادي البرعاوي بإلصاق ورقة نقود مُمزقة حصل عليها من أحد الزبائن سليمة، لكنها تمزقت بعد أن وضعها في جيبه بسبب اهترائها من الاستخدام المتواصل، ويقول إنّ النقود في قطاع غزة تجاوزت العُمر الافتراضي من دون أي تجديد. ويلفت البرعاوي «العربي الجديد» إلى المُعاناة المُركبة التي يعيشها البائعون، بفعل الحالة السيئة للأسواق نتيجة صعوبة الأوضاع الاقتصادية، وضعف القدرة الشرائية للزبائن، إلى جانب التحدي الآخر، المتمثل بالعملات المهترئة، ويقول: «حين أضطر إلى قبول ورقة مُهترئة بفعل ضعف البيع، أعاني كثيراً لتصريفها مُجدداً، سواء عند الزبائن، أو عند التُجار، ما يدفعني إلى رفض الأوراق التالفة، على الرغم من حاجتي الماسة للبيع وتوفير قوت أسرتي». وفي الأثناء، يُشير الخبير الاقتصادي محمد العجلة، إلى أن انعدام الخيارات يُجبر الفلسطينيين في قطاع غزة على قبول الأموال المُهترئة، على الرغم من معرفتهم بالمعاناة التي ستواجههم لحظة صرفها، خصوصاً حين تُصرف من طريق المؤسسات أو الجمعيات الخيرية، أو لحظة قبض الرواتب، أو سحب أرصدة البنك من طريق مكاتب الصرافة، أو نقاط الصرف التي لا تترك الكثير من الخيارات بحُجة «عدم توافر سيولة جديدة».

ويُشير العجلة في حديثٍ مع «العربي الجديد» إلى أن إشكالية العملات التالفة والمُهترئة ليست جديدة، حيث عانى منها القطاع الاقتصادي على مدار سنوات الحصار الإسرائيلي، إلا أنها تفاقمت خلال العدوان، بفعل الإغلاق التام للمعابر، ومنع دخول المواد الغذائية، والماء، والكهرباء، والأدوية، علاوة على استهداف الشركات والمنشآت الاقتصادية، والمصارف، والبنوك، عبر القصف المباشر، أو منع دخول البضائع والسيولة الجديدة.

اليمن

تجار البهارات يشكون تأخير شحنها

صنعاء ـ **محمد راجح**

يشكو تجار البهارات والمكسرات في اليمن من تعرض بضائعهم وسلعهم المستوردة للتلف وتكبدهم خسائر كبيرة بسبب تأخير عملية شحنها وبقائها لفترة طويلة في الموانئ ومنافذ الاستيراد، خصوصاً في ميناء الحديدة شمال غربي اليمن. تاجر البهارات، جمال أحمد، أكد لـ«العربي الجديد»، أن هناك مشكلة كبيرة ناتجة عن تأخير السلع المستوردة من قبل شركات الشحن وما يسببه ذلك من خسائر يتعرض لها القطاع الخاص، وما ينتج عن ذلك من تبعات تؤثر على المعروض منها في الأسواق. وتدرس شعبة تجار البهارات والمكسرات في القطاع الخاص وضع مصفوفة بالإشكاليات التي يعاني منها قطاع البهارات والمكسرات والخطوات والحلول لتجاوزها بالتعاون مع الغرفة التجارية والصناعية المركزية بأمانة العاصمة صنعاء قبل عرضها على الجهات العامة المختصة. من جانبه، تحدث تاجر البهارات والمكسرات، علي المفتي، لـ«العربي الجديد»، عن هذه الإشكالية الحاصلة في التأخير والتخزين والنقل التي تؤثر على جودة السلع وعملية تداولها في الأسواق، في ظل إجراءات رقابية مشددة تفرضها الجهات المختصة حول سلامة وصلاحية المنتجات المستوردة.

وتقدر آخر بيانات مسح ميزانية الأسرة في اليمن الصادرة قبل الحرب عن الجهاز المركزي للإحصاء إنفاق الأسر اليمنية على البهارات ومواد العطارة عامة بنحو 90 مليار ريال سنوياً (الدولار ارتفع من 225 قبل الحرب إلى نحو 1700 ريال حالياً)، في حين يرجّح خبراء في جهاز الإحصاء الحكومي أن هناك زيادة تصل إلى ثلاثة أضعاف هذا الإنفاق السنوي. يأتي ذلك، في الوقت الذي يحظى فيه المنتج الوطني باهتمام متصاعد خلال الفترة الماضية معززاً بحملات المقاطعة للسلع المستوردة من الدول المساندة والداعمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي مع استمرار عدوانها المتواصل ومجازرها في قطاع غزة.

الباحث الزراعي، بسام قاسم، قال لـ«العربي الجديد»، إن هناك هامش وإمكانيات كبيرة لزيادة المساحة والرقعة الزراعية من هذه السلع، في حال كان هناك اهتمام ودعم وتشجيع من السلطات الحكومية للمزارعين والمنتجين يدفعهم إلى التركيز على منتجات كهذه. ويعتمد اليمنيون كثيراً على البهارات في ماكولاتهم، بخاصة اللحوم بمختلف أنواعها.

وبحسب رئيس نقابة الطهاة وعمال المطاعم في صنعاء، محمد عوفان، لـ«العربي الجديد»، فإن مختلف أصناف البهارات مهمة جداً في المطبخ اليمني عموماً، إذ يتفنن الطهاة في المطاعم، والأسر في المنازل في عملية استخدامها بتشكيلات ومقادير معينة في كثير من الماكولات بالأخص اللحوم والدواجن. يركز الطهاة والمطبخ اليمني في هذا الجانب على إعداد حساء اللحوم والدواجن الشهير باسم «المرق» المميز بنكهة البهارات والطعم الجذاب.

ويحظى قطاع المطاعم في اليمن بمزايا عديدة لجذب رؤوس الأموال باعتباره قطاعاً مجدياً للاستثمار مع تكون طبقة ثرية استهلاكية خلال سنوات الحرب في البلاد، تبحث عن الترفيه وسط غالبية سكانية طحنتها الحرب ونال منها الجوع والفقر والبطالة، ولا تجد ما تقتاته في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها اليمن.

وتعتبر مواد العطارة والبهارات أعمدة رئيسية في الأسواق اليمنية العتيقة والتاريخية في صنعاء وعدن وحضرموت وتعز ومختلف المدن اليمنية، ومن أهم الأركان الأساسية التي شكلت التجارة اليمنية على مر العصور.

باعة بهارات ومكسرات في صنعاء، 8 إبريل 2024 (محمد حويس/فرانس برس)

أخبار العرب

قطر للطاقة تزود إينيوس اليابانية بالنافثا

وقعت قطر للطاقة اتفاقية طويلة الأمد لتزويد مؤسسة إينيوس اليابانية العاملة في مجال التكرير والبتروكيماويات بما يصل إلى 9 ملايين طن من النافثا، يجري توريدها على مدى 10 أعوام، بدءاً من يوليو 2024، وفق بيان أمس الأحد.

وتندرج النافثا الخفيفة ضمن أنواع سوائل الغاز الطبيعي الخام، ويُحصّل عليها خلال مرحلة معالجة الغاز بمصانع الغاز الطبيعي المُسال، وتستخدم لإنتاج الأولفينات (الإثيلين والبروبيلين والبوتادايين) في المقام الأول، وتُستخدَم أيضاً في إنتاج البنزين في المقام الثاني.

وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، سعد بن شريدة الكعبي، إن «الاتفاقية تُبنى على أسس علاقتنا الناجحة وطويلة الأمد مع أحد شركائنا اليابانيين المهمين. ونحن نتطلع إلى تعزيز شراكتنا لخلق قيمة أكبر وفرصاً جديدة لتحقيق المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين».

ومؤسسة إينيوس أكبر شركة للتكرير والبتروكيماويات في اليابان. وعملت المؤسسة في مجال تكرير المنتجات البترولية وتصنيعها وبيعها منذ أكثر من 135 عاماً، منذ تأسيسها عام 1888 تحت اسم شركة اليابان للنفط.

السعودية: تحويل رقمي لرواتب العمالة المنزلية

تبدأ السعودية اعتباراً من أول يوليو/ تموز المقبل تطبيق خدمة تحويل رواتب العمالة المنزلية الجديدة القادمة لأول مرة في المملكة، عبر أيقونة «رواتب العمالة المنزلية» في الحافظ الرقمية المعتمدة عبر منصة خدمات العمالة المنزلية «مساند».

وأوضحت «مساند»، عبر حسابها في منصة إكس «تويتر سابقاً»، أمس، أنه بدءاً من الاثنين 1 يوليو يُطبّق قرار الإلزام بتحويل رواتب العمالة المنزلية عبر الحافظ الرقمية، مبينة أنه لكي تُوثّق عمليات الدفع في «مساند» يجب أن يكون التحويل من طريق أيقونة «رواتب العمالة المنزلية»، التي تمكّن أيضاً من تحويل راتب مقدم، أو خصم، أو سلفة، أو زيادة شهرية على الراتب الأساسي. وأعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، يوم 13 مايو/ أيار الماضي، إطلاق خدمة «حماية الأجور» لرواتب العمالة المنزلية من بداية يوليو.

تقارير عربية

عملات

ارتفاع مفاجئ للدولار في البنوك المصرية: عودة المضاربة

القاهرة ـ **عادل صبري**

ارتفع سعر الدولار في البنوك المصرية فجأة أمام الجنيه، في اليوم الأول لعودة العمل في المؤسسات المالية والعامة، عقب إجازة طويلة استمرت عشرة أيام (إجازة عيد الأضحى). زاد السعر من مستويات ثبّتها البنك المركزي، صباح أمس الأحد، عند 47,63 جنيهاً للشراء، و47,77 جنيهاً للبيع، بما يوازي نفس القيمة التي سادت قبل عيد الأضحى، لتظهر على شاشات البنوك العامة والخاصة، بسعر 48,50 جنيهاً للدولار للشراء، و48,50 جنيهاً للبيع، قاد بنك مصر إيران المضاربة على سعر الدولار عند حدوده القصوى في البنوك، بينما تراوحت أسعار الشراء في معظم البنوك ما بين 48,36 و48,50 للشراء وعند 48,60 للبيع. شهدت السوق الموازية ارتفاعاً في سعر الدولار، ليصل عند متوسطات سائدة بمعظم التطبيقات التي تروج للسوق السوداء، عند 48,11 جنيهاً للشراء و48,96 للبيع، بزيادة تصل إلى 40 قرشاً في الشراء و1,20 جنيه للبيع. بلغ سعر الدولار في سوق الذهب 48,07 جنيهاً، بزيادة 30 قرشاً عن الأسعار السائدة قبل إجازة العيد، متأثرا بزيادة سعر الدولار في البنوك والسوق السوداء، وبقاء سعر أوقية الذهب عند مستويات مرتفعة طوال الشهر الحالي، عند حدود 2321 دولاراً للأونصة.

> تاخر تشكيل الحكومة والاضطرابات الجيوسياسية أبرز الأسباب

أسباب الارتفاع

تتوقع مديرة تطوير الأعمال بشركة الأهلي للاستثمار، حنان وجدي، أن يعاود الدولار تراجعه مقابل الجنيه خلال الأيام المقبلة، مؤكدة أن الارتفاع المفاجئ له يوم أمس أمر وارد الحدوث وبدون مبررات، مع عودة الأعمال بعد فترة إجازة طويلة، وتصاعد الأحداث الجيوسياسية التي تحدث في المنطقة، تشير خبيرة سوق المال لـ«العربي الجديد» إلى أن الطفرات المفاجئة في أسعار الدولار قد تحدث في سوق الأسهم والذهب، من دون أن يكون لها سبب واضح، وغالباً ما يستمر الصعود لفترة قليلة من الزمن، ثم تعاود نشاطها وفقاً للضوابط الحاكمة للسوق. تفسر وجدي توقعاتها المتفائلة بأن البنك المركزي لديه حالياً حصيلة جيدة من الدولار والعملة الصعبة بالاحتياطي النقدي، مع توقع بإفراج صندوق النقد الدولي عن الدفعة الثالثة من القرض الموجّه لدعم الاقتصاد، بعد استكمال عمليات المراجعة للنفقات الحكومية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي انتهت في 8 يونيو الجاري، مع توقع المزيد من القروض وبرامج الدعم المالي المقدمة من الاتحاد الأوربي وتدفقات جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. تؤكد خبيرة سوق المال أن توافر الدولار في البنوك وسهولة حصول المتعاملين عليه بالكميات المطلوبة، يظهر استقراراً وثباتاً في سعر الصرف مع وجود معلومات عن توجه الحكومة إلى زيادة عمليات مبادلة الديون قصيرة الأجل بأخرى طويلة الأجل، تساهم في تحسين قدرة الاقتصاد، على مواجهة الضغوط المالية والمفاجئة التي تسببها التطورات الجيوسياسية والمحلية.

روجت بعض المواقع الإلكترونية المحلية وصفحات بوسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة العيد، ارتفاعاً مفاجئاً في سعر الدولار عند سعر 60 جنيهاً، اعتبرها خبراء محاولة من المضاربين على الدولار والعملات الصعبة استغلال إجازة العيد الطويلة في تنشيط سوق سوداء، استمدت زخمها من سفر مجموعات كبيرة من المواطنين للخارج، واستعادة نشاط تحويل الدولار من المصريين العاديين في إجازة العيد خارج القنوات الرسمية، مع غلق أبواب شركات الصرافة والبنوك فترة زمنية طويلة.

دفعت عودة السوق السوداء وزارة الداخلية إلى تنظيم حملات أمنية على مضاربين في العملة، أسفرت عن ضبط كميات محدودة، بلغت قيمتها نحو 24 مليون جنيه (تقريبا نصف مليون دولار)، خلال الأسبوعين الماضيين. أعلن البنك المركزي عن زيادة الاحتياطي النقدي إلى 46,125 مليار دولار نهاية مايو/أيار الماضي، بمعدل زيادة 5 مليارات دولار عن إبريل/نيسان 2024، مدفوعاً بزيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة، جراء التنفيذ الكامل لصفقة بيع مدينة رأس الحكمة، للصندوق السيادي بدولة الإمارات، بلغت قيمتها 35 مليار دولار.

المضاربة على الدولار

بدأت المضاربة على الدولار في البنوك خلال الأسبوع الثاني من يونيو الحالي، حيث قفز سعر الدولار في البنك المركزي إلى 47,55 جنيها للشراء و47,69 للبيع يوم 10 يونيو/حزيران، مرتفعاً بنحو 70 قرشاً عن تعاملات الأسبوع الأول من يونيو. منحت الهوة الواسعة بين سعري البيع والشراء البنوك المحلية فرصة المضاربة على شراء الدولار بأسعار أكثر ارتفاعاً. قال محللون ماليون لـ«العربي الجديد» إن تحرك سعر الدولار في البنوك يرجع إلى ضبابية المشهد الاقتصادي، في ظل تأخر التشكيل الوزاري المنتظر منذ أسبوعين، وتفضيل كثير من الشركات والأفراد حائزي العملة الصعبة، عدم التنازل عما لديهم من دولار، لصالح البنوك لحين الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة.

أوضح الخبراء أن عدم وضوح الرؤية الاقتصادية للحكومة، ومعرفة الشخصيات التي ستتولى المناصب الوزارية المحركة للاقتصاد، توازياً مع تراجع عائدات السياحة، مع انتهاء الموسم الشتوي وتوجيه جزء من مدخرات الشركات للإنفاق على السياحة الطارئة، ورحلات الحج، ساهمت في ندرة العرض من الدولار والعملات الصعبة أمام البنوك، بينما ازداد الطلب من جانب الجمهور والمستوردين للمواد الغذائية ومستلزمات التشغيل في المصانع.

زيادة سعر العملة الأميركية إلى أكثر من 48 جنيها (Getty)

الجزائر

غلاء الأسماك يثقب جيوب الأسر

الجزائر ـ **حمزة كحال**

ما زالت أسعار الأسماك تعرف ارتفاعاً جنونياً في العديد من الأسواق الجزائرية، وحتى على مستوى الأماكن القريبة من الموانئ، حيث تجاوز سعر السردين أو «سمك الطبقة الوسطى»، كما هو معروف عند المواطن، عتبة 700 دينار (5,18 دولارات) للكيلوغرام الواحد، وأرجع بائعوه الزيادة في الأسعار لأسباب أعباء الأسعار، إلى تحكم مجموعات وباروونات تنشط في الموانئ، تبيع ما يتم اصطياده وفقاً لطلبيات، خاصة عن طريق الهاتف أثناء تحميله في البواخر، عوضا عن بيعها فوق رصيف الميناء وفق نظام المزايدة في الأسعار.

وأضاف بلوط لـ«العربي الجديد» أن «هذه الممارسات أدت إلى نقص العرض مع استقرار الطلب، وهو أمر غير منطقي في بلد يحوز 1200 كيلومتر من الشريط الساحلي و33 ميناء ينشط فيها 55 ألف صياد».

لفت بلوط إلى أن «80% من الأسماك الجزائرية تصيدها الشيخوخة قبل اصطيادها، وذلك لضعف أسطول الصيد في الجزائر وعدم استغلاله لكامل المياه الإقليمية التي تمتد على طول 35 كيلومترا من الشواطئ».

رواية الحكومة

الجهات الرسمية في الجزائر لديها تفسير آخر للارتفاع الفاحش الذي مسّ أسعار السمك، التي تخضع لقانون العرض والطلب فقط.

نفى المدير المركزي بوزارة الصيد البحري الجزائرية نور الدين حموشي لـ«العربي الجديد»، الروايات التي يتداولها الصيادون والتجار حول المضاربين الذين يتحكمون في السوق، فقال إن «الأسعار تخضع لقانون العرض والطلب، فلو ناخذ السردين مثلا يقدر إنتاجه سنويا بنحو 100 ألف طن، في حين يقدر الطلب عليه بـ180 ألف طن، وبالتالي العجز المسجل هو ما يرفع سعر السردين دوريا في الأسواق».

وقال مسؤول الرقابة وقمع الغش في محافظة الجزائر العاصمة، يوسف كنوش، إن «أعوان الرقابة (موظفي الرقابة) يتدخلون لمراقبة الأسعار النهائية في الأسواق، فيما تبقى الأسعار في الموانئ خارج الرقابة، بسبب وجود فراغ قانوني لا يحدد الجهة المسؤولة عن مراقبة الأسعار».

وأضاف المتحدث نفسه لـ«العربي الجديد» أن «كل التعاملات في الموانئ تتم من دون فواتير، وبالتالي يصعب على عون الرقابة أن يعرف السعر المرجعي لحساب هامش الربح المقدر بين 10 و20%، وتوقيف المخالفين للقانون». كما لفت كنوش إلى أن «معظم بائعي الأسماك يفضلون الأسواق الفوضوية والتجوال عبر الأحياء لعرض سلعتهم، ما يجعلهم خارج دائرة الرقابة».

وفي ظل ارتفاع أسعار السمك يتوجه معظم الجزائريين إلى شراء السمك المجمد، الذي انتعشت تجارته في السنوات الأخيرة، وهو ما يؤكده بائع للسمك المجمد صفيان فارس لـ«العربي الجديد» حين قال إن «الإقبال على استهلاك الأسماك المجمدة تضاعف في السنتين الأخيرتين، وأصبح ينافس السمك الطازج وذلك بالنظر لأسعاره المنخفضة».

وأوضح فارس أن «سعر بعض الأسماك المستوردة من فيتنام أو تايلاند أقل من سعر أسماك الجزائر، ما أسبا إقبال من سعر أسماك الجزائر، ما يدفع الأسر إلى اقتناء السمك المجمد».

اتفاقية شراء الطاقة في عُمان

أعلنت شركة «إس إم إن باور» القابضة (SMNP)، المُدرجة ببورصة مسقط، عن دخول اتفاقية شراء الطاقة والمياه مع شركة «إس إم إن بركاء» للطاقة التابعة لها حيز التنفيذ منذ يوم 2 يونيو/ حزيران الجاري.

وأوضحت «إس إم إن باور» القابضة في بيانها للبورصة أن «إس إم إن بركاء» للطاقة هي شركة تابعة لها بنسبة 99,9%.

وأشارت «إس إم إن باور» القابضة، في بيان سابق لها، إلى تمديد الفترة المرتبطة بالظروف القهرية للاتفاقية حتى 5 يونيو/ حزيران المقبل. وأوضحت أن اتفاقية شراء الطاقة والمياه انتهت في 31 مارس/ آذار الماضي، وتم تمديدها طبيعياً لتغطية الفترة المرتبطة بالظروف القهرية طبقاً لشروط وأحكام اتفاقية شراء الطاقة والمياه الحالية.

أخبار العالم

اجتماع وزراء صناعة كوريا الجنوبية وأميركا واليابان

قالت وزارة الصناعة في سيول، أمس الأحد، إن كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان تخطط لعقد أول اجتماع لوزراء الصناعة في واشنطن هذا الأسبوع، لمناقشة سبل تعزيز التعاون الثلاثي في سلاسل التوريد والأمن الاقتصادي. ومن المقرر أن يعقد وزير الصناعة الكوري الجنوبي آن دوك-غيون ووزيرة التجارة الأميركية جينا رايموندو ووزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني كين سايتو، محادثات وزارية في واشنطن بعد غد الأربعاء، وهو الاجتماع الأول من نوعه، وفقاً لوزارة التجارة والصناعة والطاقة. ويأتي الاجتماع المرتقب بعد أن اتفق الرئيس الكوري يون سيوك-يول ونظيره الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، على إطلاق اجتماع جديد لوزراء التجارة والصناعة لإجراء مشاورات سنوية، وذلك خلال قمتهم في أغسطس/آب 2023.

الصين تعزز دعمها للمشاريع الخضراء

عزز بنك التنمية الصيني دعمه المالي للصناعات الخضراء ومنخفضة الكربون. وأصدر البنك قروضاً خضراء بقيمة أكثر من 200 مليار يوان (نحو 28 مليار دولار) خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، حيث تجاوز معدل نمو تلك القروض نظيره لجميع أنواع القروض الأخرى ضمن أعمال البنك. وقال البنك إن إصداراته التراكمية لقروض خفض الكربون من خلال تسهيل انتمائي لخفض الكربون، تجاوز 110 مليارات يوان. وأوضح البنك أنه واصل إثراء المنتجات والخدمات المالية الخضراء ودعم القطاعات الرئيسية بنشاط في الحفاظ على الطاقة ومكافحة التلوث والحد من الكربون والتحضير والوقاية من الكوارث، من بين مهمات أخرى، لتسهيل التحول الأخضر الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أسواق عالمية

يتزايد نمو الصادرات التركية عاماً بعد عام، مع توقعات متفائلة بالوصول إلى مستويات قياسية في 2024، وسط مساعي السلطات لدعم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، بخاصة الإنتاجية منها، ضمن مسار السيطرة على التضخم

عام الصادرات التركية

توقعات بتقليل عجز الميزان التجاري في 2024

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تعول تركيا على دور الصادرات في تحسين سعر صرف الليرة التي تراجعت إلى 32,6 ليرة مقابل الدولار، وسط محاولات لتصويب عجز الميزان التجاري الذي برهقه ارتفاع أسعار النفط عالمياً، بحسب الاقتصادي مسلم أويصال، الذي يشير إلى أن فاتورة الطاقة تصل إلى أكثر من 50 مليار دولار سنوياً، وذلك بعد ارتفاع الصادرات خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي بنسبة 2,7% مقارنة بنفس الفترة من العام 2023.

وبحسب بيانات رسمية، بلغ إجمالي قيمة الصادرات التركية من يناير/ كانون الثاني إلى إبريل/ نيسان 82,8 مليار دولار، ما يعكس نمواً اقتصادياً وزيادة الأسواق الدولية التي فتحتها تركيا، كما يقول أويصال لـ«العربي الجديد»، لافتاً إلى «الآمال على منطقة الخليج هذا العام، بعد التقارب وتوقيع الاتفاقات مع السعودية والإمارات».

ويتوقع الاقتصادي التركي أن تزيد قيمة الصادرات، خلال النصف الأول من هذا العام، عن 130 مليار دولار، نظراً إلى زيادة صادرات الخضر والفواكه والأسلحة «بشكل رئيس»، إضافة إلى صادرات الألبسة والمواد الخام والمعادن من النحاس، والحديد، والزئبق، والمنغنيز، وكذا المنتجات البلاستيكية.

ويكشف أويصال أن استراتيجية بلاده المنطلقة من «ضغط الإنفاق» أوصت بتقليل المستوردات في الوقت الذي تشهد خلاله الصادرات ارتفاعاً مستمراً منذ مطلع العام الجاري. ويشرح أن قيمة الصادرات بلغت 20 مليار دولار في يناير، و21 ملياراً في فبراير/ شباط و22,5 مليار دولار في مارس/ آذار ومثلها تقريبا في إبريل، وذلك بالتوازي مع تقليص العجز التجاري بنسبة 10,3% على أساس سنوي بعد تراجع الواردات بنسبة 5,7% خلال هذه الفترة. وتشير التوقعات إلى زيادة صادرات تركيا هذا العام عن صادرات العام الماضي، التي وصفها الرئيس رجب طيب أردوغان بـ«القياسية» بعد أن بلغت في 2023 نحو 254,8 مليار دولار، لتبلغ تركيا المرتبة الثالثة في نمو الصادرات ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بحسب تصريحات أردوغان الذي ذكر أن الصادرات لم تزد عن 36 مليار دولار حين وصل حزبه إلى السلطة عام 2002.

وتتزايد آمال تركيا في التعويل على التجارة الخارجية والسياحة هذا العام، رغم الاضطرابات في المنطقة وتأثير العدوان على غزة على التجارة في المنطقة، والبحرية منها على وجه الخصوص. وهي آمال تتراقق مع البيانات بشأن زيادة الصادرات وتزايد السياح، ونمو الاقتصاد في الربع الأول من هذا العام بنسبة 5,7% بحسب هيئة الإحصاء التركية. وقال وزير الخزانة والمالية محمد شيمشك: «يتجه اقتصادنا نحو المزيد من التوازن والنمو المستدام مع السياسات العقلانية» مضيفاً، خلال تصريح سابق تعقيباً على نسبة نمو الربع الأول، أن صادرات السلع والخدمات نمت بنسبة 4% وزادت القيمة المضافة الصناعية بنسبة 4,9%، بعد أن سجل إنتاج التكنولوجيا الفائقة نمواً بنسبة 21%. وحول نسبة البطالة وتأمين فرص عمل، يشير وزير المال التركي إلى أنه تم توفير مليون و46 ألف فرصة عمل إضافية في الربع الأول مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، كما أن معدل البطالة انخفض إلى 8,7%، وهو أدنى مستوى في آخر 44 ربعاً سنوياً. وتوقع زيادة النمو خلال الربع الثاني من هذا العام «مع ظروف خارجية أكثر دعماً وطلب محلي معتدل، ومع مساهمة إيجابية من صافي الطلب الخارجي هذا العام»، بفضل البرنامج الاقتصادي الحكومي الذي يحقق نمواً متوازناً وانخفاضاً في عجز الحساب الجاري وزيادة الثقة وتحسن التوقعات وسرعة في دخول التمويل الخارجي، وهذا كله يسهم في انخفاض التضخم الذي سجل نحو 75,45% الشهر الماضي.

وكانت وكالة «فيتش» الدولية للتصنيف الائتماني، التي رفعت أخيراً توقعاتها لنمو الاقتصاد التركي خلال العام الجاري 2024 من 2,8% إلى 3,5%، توقعت أن يبلغ معدل التضخم في تركيا نهاية العام الحالي 43% ونسبة التضخم لعام 2025 ستنخفض إلى 23%، فيما ستواصل التراجع لتصل إلى 18% في عام 2026.

ويرى المحلل التركي يوسف كاتب أوغلو أن التضخم الذي أثر على مستوى معيشة الأتراك ورفع من مستوى الأسعار بالليرة التركية، يمكن تسخيره لأهم قطاعين تعتمد عليهما البلاد بالنمو، وهما التجارة الخارجية والسياحة، وهما جناحي تركيا، «فتراجع سعر صرف الليرة، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج بالدولار، يزيد من قدرة المنتج التركي على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي زيادة الصادرات التي أتوقع أن تزيد عن 265 مليار دولار هذا العام، إلى جانب زيادة العائدات السياحية عن 60 مليار دولار إثر استقبال أكثر من 65 مليون سائح».

وحول أسباب زيادة آمال تركيا على الصادرات والتوقعات ببلوغها أعلى قيمة بتاريخ الدولة، يضيف كاتب أوغلو لـ«العربي الجديد» أن هناك ثلاث نقاط تعول عليها تركيا للوصول إلى أعلى قيمة صادرات. النقطة الأولى دخول تركيا نادي الدول المصدرة للصناعات الدفاعية، وطائرات بيرقدار هي أكبر دليل وخير مثال على ذلك بالتصدير الى عشرات الدول وحجم صادرات 5,5 مليارات دولار، منها 2,3 مليار دولار فقط من صادرات بيرقدار، «وهو تطور بنسبة 50% خلال عامين». والنقطة الثانية المهمة هي إنتاج وتخزين وتصدير الطاقة والغاز الطبيعي إلى الدول المجاورة والأوروبية، حال الانتهاء من مشاريع البنية التحتية، ومن المقدر دعم الاقتصاد التركي بعشرات المليارات من الدولارات نتيجة لذلك. أما النقطة الثالثة، فتكمن بالتركيز على شركات دولية في إطلاق وتوسعة المشاريع العملاقة، من أهمها استكمال المرحلتين الثانية والثالثة من مطار إسطنبول للوصول الى مرحلة استيعاب 200 مليون مسافر سنويا عوضا عن 80 مليون مسافر حالياً. كذلك الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع اك كويو العملاق لتوليد الطاقة النووية نهاية هذا العام والمرحلتين الثانية والثالثة خلال ثلاث سنوات للانتهاء من تشغيل أربعة مفاعلات نووية إجمالاً، تدعم 10% إلى 20% من احتياجات تركيا من الطاقة و11 مليار دولار سنوياً، ما يعني تقليص فاتورة الطاقة وزيادة تصويب الميزان التجاري.

ويختم المحلل التركي بأن سر الصادرات التركية بتنوعها أولاً، حيث تبلغ قيمة الملابس، على سبيل المثال، نحو 10% من الصادرات، كما تزيد صادرات الإنتاج الزراعي، الخضر والفواكه، عن 35 مليار دولار. والسبب الثاني في سر زيادة الصادرات هو الأسواق الجديدة التي اعتادت الإنتاج التركي، فضلاً عن أسواق جديدة ومستمرة، جراء الاتفاقات والتقارب، بخاصة مع المحيط الإقليمي، والعربي تحديداً: «السوق المصرية بما تعده من 100 مليون مستهلك دخلت ضمن اهتمام المصدرين الأتراك بقوة هذا العام».

شحنة تجارية في إسطنبول، 18 أغسطس 2023 (Getty)

تقليص نسبة التضخم

تتطلع الحكومة التركية، من خلال البرنامج الاقتصادي التقشفي، إلى تقليل نسبة التضخم وتحسين سعر الليرة، وفق البرنامج الاقتصادي متوسط المدى للفترة ما بين عامي 2024 و2026، وبناء على البرنامج الاقتصادي الجديد، من المتوقع ان يحقق الاقتصاد التركي معدل نمو بنسبة 4% هذا العام، بينما توقع البرنامج انخفاض معدل التضخم إلى 33% نهاية 2024. يصل عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى 6,4%.

توقعات إيجابية تطاول التجارة الخارجية والنشاط السياحي

روسيا تصدر الغاز عبر أوكرانيا... والعين على الممر الشمالي

تعرف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا ثباتاً لافتاً على الرغم من الحرب المستمرة على كييف

موسكو ـ **رامي القليوبي**

على الرغم من استمرار الحرب المفتوحة بين روسيا وأوكرانيا منذ أكثر من عامين، وافتراب موعد انتهاء سريان عقد ترانزيت (عبور) الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية في نهاية العام الحالي، إلا أن الكميات التي يطلب عملاق الغاز الروسي «غازبروم» ضخها عبر منظومة نقل الغاز الأوكرانية تشهد استقراراً لافتاً. وتظهر أرقام شركة «غازبروم» المحتكرة تصدير الغاز عبر الأنابيب من روسيا أن الكميات المطلوب ترانزيتها ظلت على مدى آخر أسبوعين مستقرة، وبلغت نحو 42,4 مليون متر مكعب يومياً. وقالت شركة إنتاج الغاز الروسية إنها نقلت 42,2 مليون متر مكعب من الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا أمس الأحد، مقارنة مع 42,4 مليون متر مكعب يوم السبت. وكانت أوكرانيا قد توقفت في مايو/ أيار الماضي عن استقبال غاز الترانزيت عبر محطة «سوخرانوفكا» بحجة نشوب ظروف قهرية، مقترحة تحويل كميات الترانزيت كلها إلى محطة «سودجا».

وفي سبتمبر/أيلول 2022، توقف ضخ الغاز الروسي إلى أوروبا بشكل كامل عبر خط الأنابيب الرئيسي «السيل الشمالي» الممتد عبر قاع بحر البلطيق بعد واقعة تفجيره، ما اضطر موسكو لمواصلة اعتمادها على أوكرانيا بصفتها بلد الترانزيت. وفي عام 2022 أيضاً، توقف ترانزيت الغاز الروسي عبر بولندا إلى ألمانيا بواسطة خط أنابيب «يامال - أوروبا» الذي كانت تمر به 15% من صادرات «غازبروم» إلى أوروبا وتركيا، وذلك بعد فرض العقوبات الروسية الجوابية بحق الشركة المالكة الشق البولندي من خط الأنابيب. وتشير بيانات الشركة المشغلة منظومة نقل الغاز الأوكرانية إلى أن ترانزيت الغاز الروسي عبر أوكرانيا تراجع بنسبة 28,5% من 20,5 مليار متر مكعب في عام 2022 إلى 14,65 ملياراً في عام 2023.

وشدت «نوفاتيك» ثاني أكبر شركة غاز روسية، موسم الملاحة الصيفية عبر الممر البحري الشمالي، الذي من المنتظر أن ينافس قناة السويس بكونه شرياناً تجارياً عالمياً لنقل الشحن من أوروبا إلى آسيا، في حال استمرت ظاهرة الاحتباس الحراري بوتيرتها الحالية. وتظهر بيانات لمنظومة «غورادار» المعنية برصد حركة السفن، أوردتها صحيفة «آر بي كا» الروسية الأحد، أن «نوفاتيك» أرسلت أول دفعة من الغاز الطبيعي المسال عبر المسار الأركتيكي منذ بداية العام.

وبذلك تُنقل أول شحنة صيفية من الغاز المسال بواسطة ناقلة Eduard Toll Arc7 من الفئة الجليدية والتابعة لمشروع «يامال - الغاز الطبيعي المسال»، إذ تشير بيانات المنظومة إلى أن ناقلة الغاز غادرت ميناء سابيتا الشمالي الروسي أول من أمس السبت. وكانت الأسواق تترقب بدء الملاحة الصيفية عبر الممر البحري الشمالي حتى يفسح أمام «نوفاتيك» الطريق لبدء الإمدادات من مشروع «أركتيك - الغاز الطبيعي المسال 2» الواقع بالقرب من مشروع «يامال» والخاضع لعقوبات أميركية.

تراجع ترانزيت الغاز الروسي عبر أوكرانيا 28,5% في 2023

وبعد الممر البحري الشمالي الذي يربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ عبر منطقة القطب الشمالي حلقة وصل بين روسيا وبلدان جنوب شرق آسيا واليابان والصين وغيرها من الدول، وهو بالتالي من الشرايين البحرية الشمالية التي تزداد أهمية مع استمرار الاحتباس الحراري وذوبان الثلوج. ومع ذلك، تواجه روسيا تحدي بناء مئات من الناقلات من الفئة الجليدية لنقل النفط والغاز من الحقول المزمع استثمارها في منطقة القطب الشمالي إلى الأسواق الخارجية في السنوات والعقود المقبلة.

وتجاوزت واردات أوروبا من الغاز الطبيعي من روسيا الإمدادات المقدمة للقارة العجوز من الولايات المتحدة في شهر مايو/ أيار وللمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، على الرغم من الجهود التي بذلتها المنطقة لإبعاد موسكو عن تزويد أوروبا بالغاز بعد الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية، وفقاً لما نقلته صحيفة فايننشال تايمز الأسبوع الماضي في أعقاب الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، خفضت موسكو تزويد أوروبا بالغاز عبر خطوط الأنابيب، وكثفت المنطقة وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، الذي يُشحن على متن سفن متخصصة، مع دخول الولايات المتحدة مزوداً رئيسياً لشحنات الغاز إلى القارة الأوروبية.

ولكن الشهر الماضي، شكلت شحنات الغاز والغاز الطبيعي المسال عبر الأنابيب الروسية 15% من إجمالي الإمدادات إلى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وسويسرا وصربيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية.

محطة طاقة روسية، 30 نوفمبر 2021 (Getty)

انقطاع الكهرباء عن مطار بريطاني

لندن ـ **العربي الجديد**

قال متحدث باسم مطار مانشستر في المملكة المتحدة لوكالة رويترز إن الرحلات الجوية المغادرة من المطار تعرضت للإلغاء والتأخير الشديد يوم الأحد (أمس)، بعد انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة. وتابع المتحدث أنّ من المتوقع تأجيل أو إلغاء عدد كبير من الرحلات الجوية.

وأظهرت عمليات المغادرة المباشرة من مطار مانشستر صباح الأحد أكثر من اثنتي عشرة رحلة جوية ملغاة، والعديد من الرحلات الأخرى تواجه تأخيرات كبيرة. كانت لوحة الوصول أقلّ تأثراً، لكنها أظهرت أيضاً حالات الإلغاء والتأخير.

وفي بيان صدر صباح أمس الأحد ونقلته «إ ف ا ديان» البريطانية، قال مطار مانشستر، ثالث أكثر المطارات ازدحاماً في المملكة المتحدة، إن «انقطاعاً كبيراً للكهرباء في المنطقة في وقت سابق من هذا الصباح سبّب «اضطراباً واسع النطاق»، مع تأخير وإلغاء الرحلات الجوية، وعدم إمكانية تحميل الأمتعة على الرحلات الجوية في بعض الحالات.

وعادت الكهرباء بحلول الساعة 7,45 صباحاً (بالتوقيت المحلي)، لكن المطار قال إنه تمّ إلغاء الرحلات الجوية من الصالتين رقم 1 و2. ونصح الركاب بعدم القدوم إلى المطار حتى إشعار آخر.

وقال البيان: «يجب على الركاب المقرر أن يسافروا من الصالة رقم 3 أن يأتوا إلى المطار كالمعتاد ما لم تتصل شركة الطيران الخاصة بهم بخلاف ذلك، لكنهم قد يتأثرون بالتأخير». وأضاف أن انقطاع الخدمة يعني أن الأمتعة قد لا تكون على متن الرحلات المغادرة، وأنها ستصل مع شركات الطيران المتأخر عن الركاب على أمتعتهم في أقرب وقت ممكن. وأظهرت الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي طوابير ضخمة من الركاب الذين يحاولون تسجيل الوصول للرحلات الجوية، والفوضى على عربات الأمتعة عندما حاول الركاب الذين أنزلوا العثور على أمتعتهم دون أي معلومات عنها.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها مطار في المملكة المتحدة لمشكلات مرتبطة بالكهرباء، فقد اندلعت الفوضى في مطارين رئيسيين في المملكة المتحدة، في إبريل/ نيسان الماضي، حيث أدت «مشكلات فنية» إلى تفويت الركاب للرحلات الجوية وتوقف العمليات. وترك الركاب يصطفون لمدة ساعتين في مطار برمنغهام ولندن ستانستيد في 29 إبريل، ولم يقدر العديد من الركاب على السفر، لتأخرهم في الوصول إلى الطائرات. وفي 22 إبريل، أدى انقطاع التيار الكهربائي في مطار ليفربول إلى توقف الرحلات، وقال أحد الركاب حينها إنهم جلسوا على متن الطائرة ساعات في انتظار الإقلاع. ومع إعلان المطار انقطاع التيار الكهربائي، تأثرت مراقبة الحركة الجوية ساعات. وفي الخامس من يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، تسبب انقطاع التيار الكهربائي في مطار هيثرو، وهو أكثر المطارات ازدحاماً في أوروبا، في تعطيل حركة الركاب في وقت مبكر، ما أدى إلى توقف بعض الرحلات الجوية المغادرة والداخلية. كذلك وردت تقارير متعددة عن «فوضى الأمتعة» في المطار.

تتعرض مطارات بريطانية لانقطاع متكرر للكهرباء

الغاء مالوف للرحلات في مانشستر (Getty)

رؤية

لماذا أصبح الدولار مقياس القيمة في مصر ومخزنها؟

مجدي عبد الهادي

أصبحت إحدى النوادر الرائجة حول ارتفاعات الأسعار في مصر مؤخراً، أنه كلما سأل مستهلك أحد التجار، حتى لو كان مجرد بائع جائل بسيط يبيع سلعاً محلية بدائية، عن سبب رفعه المتتالي والمتسارع للأسعار، قال الأخير إن «الفيدرالي رفع الفايدة»، ليتساءل المستهلك في عَجب عن علاقة سعر كيلو برتقال عم محمود وربطة جرجير الحجة راوية في مجاهل البلتا المصرية وأعمق قُراها النائية بقرارات الفيدرالي الأميركي، بل كيف عرفوا به أساساً!

وتتمحور الإجابة السريعة التي تُغلق طريق الفهم الأعمق للمسألة حول التأثير الاقتصادي الأميركي وهيمنته النقدية العالمية المُتمركزة في الدور العالمي للدولار وما شابه من أسباب في ذلك المستوى النقدي، مما يبدو أسباباً عامة عالمية، خارجية الطابع، لا تتصل بأيّ خصوصية مصرية، ولا تملك مصر حيالها قدرةً ولا تأثيراً.

لكن الواقع أن هناك أسباباً أخرى أعمق، محلية الأصل، تعمّق من هذا التغوّل الدولاري على الواقع النقدي المصري؛ حدّ تحوّله إلى مقياس القيمة ومخزنها بكامل الاقتصاد، ليس في الشهور والسنوات الأخيرة فقط (عندما ظهر ذلك التغوّل بفجاجة ساحقة مع اتجاهات دولرة صريحة رافقت موجات الهبوط المتسارعة في سعر صرف الجنيه واستفحال التضخّم وتفشّي السوق السوداء ..إلخ)، بل ظهر منذ زمن طويل في الحقيقة، لكن كان الاستقرار والوفرة النسبيان وانخفاض حدّة الضغط الاقتصادي والنقدي يخفيان ذلك التغوّل وما يتضمّنه من حقيقة واقع الجنيه المصري عملةً منقوصة السيادة النقدية، تؤدي وظيفة واحدة فعلياً من الوظائف التقليدية للنقود، هي وظيفة «وسيط التبادل» فقط، في حين ينتهك الدولار الوظيفتين الأهم بعدها بدرجة أو بأخرى، وهما وظيفتا «مقياس القيمة» و«مخزن القيمة».

يعني ذلك، قبل أن نتطرّق إلى الجذور المحلية لهذه الحالة، أن هذا التغوّل الدولاري على الوجه النقدي للاقتصاد المصري ليس قدراً سماوياً ولا قانوناً فيزيائياً، ولا جزءاً حتمياً من النظام الدولي، مما يخرج عن قدرة أي دولة على مجابهته، بل هو، في أغلبه، نتاج واقع اقتصادي داخلي يمكن، تدريجياً وعلى الأقل، التخفيف من حدّته وحصره في نطاقات أضيق، حتى وإن كان ذلك الدولار مدعوماً بمنظمات دولية وعلاقات دبلوماسية، وفي الشكل الفجّ الأخير، بالطائرات والبارجات الأميركية الرابضة حول حقول النفط والغاز وعلى مفاصل خطوط التجارة والملاحة الدولية.

وأول الأسباب، والجذر الأساسي للحالة المصرية، هو التبعية الاقتصادية بأشمل معانيها، والتي تتجسّد في أعمق مستوياتها في اعتماد التجديد الاجتماعي للإنتاج أو إعادة إنتاج الاقتصاد بمُجمله على الخارج، مُمثلةً في حاجة الاقتصاد الثابتة إلى استيراد رأس المال والتكنولوجيا من الخارج لضمان استمرار الإنتاج في كل قطاعاته بلا استثناء؛ لعجزه عن إنتاجهما محلياً؛ نتيجة لغياب قطاع السلع الرأسمالية أو ما يُعرف بالآلات الأمهات، وبطبيعة الحال، لعدم وجود قدرات تكنولوجية مُستقلة من الأساس.

تجعل هذه التبعية الاقتصاد مُقيّداً تقنياً وإنتاجياً ومرتبطاً تكاليفياً وسعرياً، بهياكل إنتاج الخارج المُتعامل بالدولار عموماً، ولدول إنتاج هذه السلع الرأسمالية وما يتصل بها من مُستلزمات إنتاج خصوصاً، وهو الارتباط السعري الذي يزيد طردياً بقدر اعتماد العمليات الإنتاجية المحلية على العمليات الإنتاجية الخارجية، خصوصاً مع ما يرتّبه كذلك من حاجة حتمية إلى توفير الدولار عموماً للحصول على هذه المنتجات؛ ما يفرض هيمنته على أغلب معاملات الاستيراد والتصدير الأخرى، فضلاً عن محفظة النقد الأجنبي الوطنية عموماً.

يمثل هذا الإطار الكيفي الأساسي للإشكالية، فكلما كانت البنية الصناعية ببلد ما أكثر تخلفاً، أي أقل عمقاً صناعياً، وأقرب إلى المستوى الاستهلاكي الخفيف كما هو الحال في مصر كونها بلداً لا يزال شبه صناعي؛ كان التغوّل الخارجي على السيادة النقدية الوطنية أكثر احتمالية وسهولة، فضلاً عن العجز الخارجي المُزمن والتدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية (باستثناء البلدان الغنية بالموارد بوصفها حالة خاصة)؛ ولهذا عادةً ما تعجز النقود في بلدان الأطراف التابعة عموماً عن القيام بكل وظائفها شأن نظيرتها بالمراكز الرأسمالية المتقدمة، الأمر الذي زاد صعوبةً وتعقيداً، حتى على الأخيرة الأفضل حالاً، في ظل اتساع العولمة المالية وحرية حركة رؤوس الأموال عالمياً.

وجه آخر من وجوه التجديد الاجتماعي للإنتاج هو التجديد الاجتماعي لقوة العمل، أي مصدر توفير المنتجات الغذائية الضرورية وطريقتها لإعالة إنتاج القوة العاملة وإعادتها، مُجسّدةً في سلّة السلع الأجرية، والتي كلما زاد الاعتماد على الخارج في توفير قدر منها، أي كلما زادت الفجوة الغذائية؛ زاد اعتماد تجديد قوة العمل على الخارج، وزاد معه الارتباط التكاليفي والسعري به؛ بما يعني اعتماد جزء معتبر من الدخول الحقيقية للمواطنين وتأثّره، المُوجّه تحديداً إلى الغذاء والدواء الأساسي، على سلع مُستوردة من الخارج مُقوّمة بالدولار؛ ما ينقل كل التفاعلات والتقلّبات الخاصة بالأخير إلى دخول المواطنين، وتمركزه ضمنها معياراً نقدياً لمستوياتها الحقيقية؛ ومن ثم انتقالها إلى كامل هيكل الأسعار المحلي عبر قناة تحديد الأجور، ومنها إلى كامل هيكل الدخول.

وهذا ما يفسّر جزءاً من دوافع عم محمود والحجة راوية سالفي الذكر لزيادة أسعار منتجاتهما وخدماتهما المحلّية تماماً بالتوازي مع ارتفاع الدولار ورفع الفيدرالي للفائدة، من دون أيّ حاجة منهما إلى متابعة أيّ من ذلك أو فهمه، بل بمجرد التكيّف والاستجابة لتغيّرات الأسعار المحلية المتأثّرة بهما، بهدف الحفاظ مثلهم مثل غيرهم على دخولهم الحقيقية.

كما أن الخُلاصة الأساسية هنا، كما يظهر في كل الأسباب المذكورة، أن حلّ مُعضلة مصر الاقتصادية لا يمكن أن يكون نقدياً أو مالياً بالأساس كما يتجلّى في ممارسة الحكومة الفعلية، بغض النظر عن رطاناتها الخطابية التي لا تنتهي عن الإنتاج، بل إن حل المشكلة النقدية نفسها ليس نقدياً في جوهره!